مخاض عسير لولادة الموازنة السودانية المقبلة

حقائق الأمر الواقع تدفع الحكومة للبحث عن مصادر تمويل جديدة

أكد محللون اقتصاديون أن الملامح الأولية لموازنة السودان لعام 2020 تكشف بوضوح عن حجم التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية في طريق تحقيق مطالب الأوساط الشعبية المتعلقة أساسا بتحسين ظروفهم المعيشية.

الخرطوم - ترقب الأوساط الاقتصادية والشعبية السودانية ولادة الموازنة المقبلة، التي تمر بمخاض متعثر نتيجة حزمة من التحديات أمام الحكومة الانتقالية.

ويؤكد اقتصاديون أن مشروع الموازنة 2020 يواجه العديد من العراقيل في ظل استمرار تبعات النظام السابق بقيادة عمر البشير، الذي جرى إسقاطه في أبريل الماضي.

ويركز البعض على نقاط جوهرية كثيرة مرتبطة بكيفية تنفيذ بنود الموازنة على أرض الواقع لاسيما مع توقف القروض والمنح من المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها البنك وصندوق النقد الدوليين.

وكان وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، مدني عباس مدني، قد قال في تصريحات صحافية مؤخرا إن "مشروع موازنة 2020 يعتمد على موارد حقيقية وليس توقعات".

وأوضح أن أهم مشروع الموازنة، يعتمد على تقليل الإنفاق الحكومي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة الصرف على التنمية والتعليم والصحة، بجانب إيجاد حلول لتعظيم الإيرادات وتعزيز الولاية الكاملة لوزارة المالية على المال العام.

هيثم فتحي

تلبية المطالب التنموية أكبر تحد يواجه موازنة 2020

وعقدت اللجنة العليا لإعداد مشروع الموازنة اجتماعها الأول قبل نحو أسبوع، وناقشت خلاله مسودة موجهات الموازنة والبرنامج الزمني المقترح لإعدادها.

ولم تكشف اللجنة عن أي تفاصيل حول حجم الموازنة وبنودها الأساسية أو مقدار العجز المتوقع فيها.

ويأمل السودانيون في أن تنهي الثورة الشعبية التي انطلقت في ديسمبر الماضي وتكللت بإزاحة البشير عن الحكم، المعاناة الاقتصادية والعبور نحو مرحلة الاستقرار، من خلال استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها بلادهم.

ونسبت وكالة الأناضول للخبير الاقتصادي محمد الناير قوله إن "استمرار وجود التحديات الاقتصادية المتوارثة منذ النظام السابق وانتقالها كتركة ثقيلة إلى الحكومة الانتقالية الجديدة".

ويرى أن الظروف الاقتصادية السيئة التي يعاني منها السودان مازالت قائمة، مع استمرار وجوده في قائمة الدول الراعية للإرهاب بما يمنعه من الحصول على القروض والمنح الدولية.

ورفعت الولايات المتحدة في أكتوبر 2017 عقوبات اقتصادية وحظرا تجاريا كان مفروضا على الخرطوم منذ 1997، لكنها تستمر منذ 1993 بإدراج اسمها ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وأشار الناير إلى أن التحديات الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد منذ ذلك الحين لم تتغير وهو ما تواجهه الحكومة الحالية خاصة في ما يخص موارد النقد الأجنبي.

وفقد السودان 80 بالمئة من إيرادات النقد الأجنبي بعد انفصال الجنوب عنه في 2011، على خلفية فقدانه ثلاثة أرباع آباره النفطية، بما يقدر بنحو 50 بالمئة من إيراداته العامة.

وتعاني العملة المحلية من هبوط مستمر حيث وصل سعر شراء الدولار لليوم 76 جنيها والبيع 74 جنيها، مقارنة بنحو 65 جنيها نهاية الشهر الماضي.

واعتبر الناير أن التحدي الأكبر الذي ستعاني منه موازنة العام المقبل، هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار سعر الصرف وضبط معدلات التضخم.

وأشار إلى عدم إمكانية رفع الدعم عن السلع الأساسية في موازنة العام المقبل، حال عدم تحقيق استقرار اقتصادي بتثبيت سعر صرف الجنيه السوداني أمام الدولار لمعرفة الحجم الحقيقي للدعم.

وتشمل السلع المدعومة المحروقات البنزين الغازولين وغاز الطبخ، إضافة إلى السلع الغذائية الأساسية في مقدمتها القمح فضلا عن الأدوية.

وبحسب إحصائيات حكومية سابقة، فإن قيمة الدعم الموجه للمحروقات بجميع مشتقاتها تصل إلى 2.25 مليار دولار سنويا، فيما يصل الدعم للقمح 365 مليون دولار سنويا.

ويرى الخبير الاقتصادي هيثم فتحي أن التحدي الأكبر أمام الموازنة القادمة، هو العمل على تحسين الاقتصاد و كيفية تلبية توقعات الشعب، في مجالات التنمية والوظائف والرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.

وأشار إلى أن الدعم والمساعدات من المجتمع الدولي مشروطان بتطبيق بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، مثل رفع الدعم الحكومي للسلع الأساسية، وهو "أمر لا يمكن إقراره، على حساب الشريحة الأضعف".

وأوضح فتحي أن بقاء السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب يعطل من عملية تلقي المساعدات الدولية، مشددا على أن بلاده لن تنهض بالقروض بل عبر إجراء إصلاحات داخلية واتباع تشريعات استثمارية جاذبة لتحفيز مستوى النمو.

وهناك محاولات حثيثة من رئيس الوزراء عبدالله حمدوك لحث المؤسسات المالية الدولية على مساعدة بلاده وتقديم الدعم للنهوض من ركام الأزمة.

ويتوقع أن ينعقد العام المقبل مؤتمر للمانحين لدعم السودان، حيث تخوض الحكومة الانتقالية، التي تشكلت في أغسطس الماضي، محادثات شاقة لإقناع الأطراف الدائنة بتخفيف أعباء الديون الأجنبية التي تصل إلى 62 مليار دولار وفق أحدث الإحصائيات الرسمية.

ويتوقع أن تبلغ إيرادات موازنة العام الحالي قرابة 162.8 مليار جنيه (3.4 مليار دولار) ومصروفات 194.8 مليار جنيه (4.1 مليار دولار).

وقدرت موازنة العام الجاري نسبة العجز عند 3.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 3.7 بالمئة في العام الماضي، وتحقيق معدل نمو 5.1 بالمئة.

نظرة متفائلة إلى مستقبل السياحة

طفرة المشاريع السياحية تفرض تأهيل السعوديين لاقتحام السوق

مليون وظيفة تخطط الحكومة لتوفيرها في القطاع بحلول 2030

ربط محللون رهان السعودية على صناعة السياحة بتسريع وتيرة إعداد جيل من الشباب لضمه للقوى العاملة في القطاع، خاصة مع ثروة المشاريع الضخمة التي تم إطلاقها خلال العامين الأخيرين ضمن برنامج إصلاحي طويل المدى لتنويع الاقتصاد.

الرياض - أكد كبار رؤساء المشاريع السياحية في السعودية أن الحكومة عليها نقل جهودها بسرعة إلى مسألة إعداد كوادر بشرية لدمجها في هذه الصناعة الواعدة والتأقلم أكثر مع درب الانفتاح الذي بدأت في رسمه.

وتواجه الرياض تحديا رئيسيا في طريق تنفيذ خططها المتعلقة بتعزيز دور السياحة في الاقتصاد يتمثل في كيفية إعداد جيل من الشباب السعودي بعد أن فتحت أبوابها للسياح، معلنة عن مشاريع ضخمة تخطّط لإطلاقها خلال مدة قصيرة.

وقال الرئيس التنفيذي لمشروع البحر الأحمر جون باغانو في تصريحات لوكالة الصحافة الفرنسية في اليوم الثاني من مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار الذي اختتمت فعالياته أمس في الرياض إن "التحديات ستكون مرتبطة بمسألة الاستثمار في الأشخاص وتدريب اليد العاملة التي نحتاجها للمستقبل".

وأوضح أن هناك حاجة لمبادرة على مستوى السعودية، البالغ تعداد سكانها حوالي 32.5 مليون نسمة، لتدريب العاملين في السياحة للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للزوار.

ويُعتبر تطوير قطاع السياحة أحد أهمّ أسس "رؤية 2030"، وهي خطّة اقتصادية طموحة طرحها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتنويع أكبر اقتصاد عربي ووقف ارتهانه للنفط وإعداده كذلك لمرحلة ما بعد الخام.

وقد دخلت الإصلاحات مرحلة جديدة نهاية سبتمبر الماضي بفتح الأبواب للسياح الأجانب من 49 بلدا، ودعوة الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع الذي تأمل الرياض في أن يُسهم بنسبة 10 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي بحلول 2030.

وتعني خطوة فتح الأبواب أمام الزوار من حول العالم، المزيد من الفرص الواعدة لاستثمارات جديدة وضخمة في قطاع السياحة، وتوفير أكثر من مليون فرصة عمل جديدة في السنوات العشر المقبلة.

وقال باغانو إنّ "السعودية تسعى لاستقطاب 100 مليون سائح بحلول عام 2030، ولذا فإنها تحتاج إلى نحو مليون عامل في مجال السياحة". وأضاف "هناك عمل كثير ينتظرنا".

وكانت الرياض قد أعلنت قبل عامين إطلاق المشروع السياحي الضخم الهادف إلى تحويل العشرات من الجزر ومجموعة من المواقع الجبلية على ساحل البحر الأحمر إلى منتجعات سياحية فخمة.

ويمتد المشروع على طول 180 كيلومترا بين مدينتي أملج والوجه على السواحل الغربية للسعودية، على أن يتولى صندوق الاستثمارات العامة تمويل المشروع قبل فتح المجال أمام مستثمرين أجانب.

وانطلقت أعمال البناء في الربع الثالث من العام الجاري في مرحلة أولى، ويتم خلالها توسيع المطار وبناء فنادق ومنازل فخمة. ويتوقع أن يتم الانتهاء منها في الربع الثالث من 2022.

وأعلن باغانو أن السعودية تطمح لأن تبدأ باستقبال السياح في المشروع خلال عامين. وقال "في عام 2022، سنرحب بأول سائح".

واعتبر باغانو أنّ أفضل سبيل لمواجهة تحدي بناء بنية تحتية بشرية وعمرانية من الصفر تقريبا هو "فتح أبواب البلاد وتعريف الناس على ما يجري هنا".

وأضاف أن البلاد "تمر بمرحلة تغيير كبيرة، وكل يوم تشاهد أشياء لم يكن يتخيل الناس أنها قد تتحقق فعلا".

وتشهد السعودية منذ تسلم الأمير محمد منصب ولي العهد في 2017، حملة تغيير اجتماعي شملت السماح للنساء بقيادة السيارات وفتح دور سينما وإقامة الحفلات الموسيقية الغربية والعربية ومواسم الترفيه غير المسبوقة في الدولة الخليجية المحافظة.

والمشروع الذي يشمل محمية طبيعية لاستكشاف تنوع الحياة النباتية والحيوانية في المنطقة، واحد من عدة مشاريع ضخمة، أهمها منطقة نيوم التي أطلقها الأمير محمد في أول نسخ منتدى الاستثمار قبل عامين، متعهدا باستقطاب استثمارات بقيمة نصف تريليون دولار لهذا المشروع.

وتشمل المرحلة الأولى من مشروع البحر الأحمر بناء 14 فندقا فخما على خمس جزر، إضافة إلى عدد من المنتجعات في الجبال القريبة.

جون باغانو

النهوض بالسياحة مرتبط بالاستثمار في الأشخاص

وبينما تفتح السعودية أبوابها للسياح الأجانب، فإنها تطمح إلى زيادة الإنفاق الأسري على الترفيه، ومنح السعوديين خيار التمتع بفعاليات لم تكن متوفرة من قبل إلا في بلدان قريبة، بينها الإمارات.

وسعت الحكومة في الفترة الماضية إلى تعديل القوانين تماشيا مع التوجه السياحي الجديد، وبينها السماح للسياح الأجانب بالإقامة في فنادقها دون الحاجة إلى مستند يثبت العلاقة العائلية، وبينها الزواج.

لبنان يبحث اعتماد الليرة في مدفوعات الاتصالات

بيروت - دفعت ضغوط الأوساط الشعبية في لبنان السلطات إلى طرح مسألة إنهاء التعامل بالدولار في مدفوعات خدمات الاتصالات.

وقال وزير الاقتصاد بحكومة تصريف الأعمال منصور بطيش أمس إن "مدفوعات قيم بطاقات الشحن للهواتف المحمولة يجب أن تتم بالليرة اللبنانية وليس بالدولار الأميركي".

وأكد في تصريح للمحطة التلفزيونية المحلية 'أم.تي.في' أن قانون البلاد يلزم بدفع سعر بطاقات الشحن بالعملة المحلية، مشيرا إلى أن موضوع التسعير هو بيد وزارة الاتصالات.

ويعيش لبنان على وقع تراجع في سعر صرف العملة المحلية في الأسواق خارج المصارف الرسمية والبنك المركزي، وسط تذبذب في وفرة العملة الأجنبية.

وشهدت الأسواق المحلية زيادة في أسعار السلع، لاسيما سعر بطاقة شحن الهواتف المحمولة، حيث قامت بعض المتاجر برفع السعر بنسبة 25 بالمئة.

وأعلنت شركة ألفا التي تديرها شركة أوراسكوم للاتصالات في بيان أن "الأسعار الرسمية لبطاقات إعادة التعبئة بكل فئاتها لا تزال على حالها".

وشركة ألفا هي واحدة من شركتين مملوكتين للدولة تسيطران على قطاع الهواتف المحمولة في البلاد، إلى جانب ليبانسل، فضلا عن شركة 'أم.تي.سي تاتش' الخاصة والمملوكة لمجموعة زين للاتصالات.

وأشعل مقترح في الموازنة الجديدة بفرض رسوم على الاتصالات غضب اللبنانيين، الذين انتفضوا بوجه الحكومة لأسبوعين ما أدى لاستقالتها.

وفرض مصرف لبنان المركزي قيودا على خروج الدولارات مع اتساع المخاوف من تفاقم الشلل السياسي والاقتصادي، في وقت ضاعف فيه صندوق النقد الدولي الضغوط على بيروت لتسريع تنفيذ إصلاحات اقتصادية عاجلة.

وتواجه البلاد منذ سنوات أزمة مالية واقتصادية حادة انعكست في شح الدولار وتراجع تدفق تحويلات المغتربين رغم أن احتياطات المصرف المركزي من النقد الأجنبي لا تزال مرتفعة نسبيا وتبلغ نحو 38.5 مليار دولار.

وتعاني الموازنة من عجز متراكم بلغ العام الماضي نحو 6 مليارات دولار، إضافة إلى أعباء خدمة الدين العام الذي يزيد على 86 مليار دولار ويعادل نحو 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي من أعلى المعدلات في العالم.

وينذر استمرار الاحتجاجات في لبنان والتي انطلقت قبل أسبوعين تقريبا بتوسع نطاق الأزمات لتصل إلى خطوط الدعم الأساسية والمتمثلة في الوقود والطحين والدواء، مع استغلال بعض التجار الموقف لزيادة الأسعار.

وقال بطيش إن "الوزارة سجلت 20 محضر ضبط خلال الأيام الثلاثة الماضية بحق مخالفين قاموا برفع الأسعار، في ظل الاحتجاجات التي تمرّ بها البلاد".

الرصيد غير كاف